الأمم المتحدة

A/69/538

الجمعية العامة

Distr.: General
20 October 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال
انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية
وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضواً
في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة، ويشرفها أن ترفق طيَّه، بالإشارة إلى ترشُّح الهند لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة من حكومة الهند (انظر المرفق).

311014 311014 14-62992 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

ترشُّح الهند لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧

التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١

١ - تتوخى الهند الفوز بعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ في الانتخابات المزمع عقدها في الجمعية العامة في نيويورك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويعكس اهتمام الهند بالعمل في المجلس التزامها العميق بقضية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٢ - ولدى الهند تقليد عريق في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومن دواعي اعتزازها أنها كانت في طليعة النضال ضد الفصل العنصري حتى قبل استقلالها. والتزامُ الهند بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها نابع من إدراكها أنه لا يمكن ضمان نماء المواطنين ورفاههم في مجتمع تعددي حقاً إلا من خلال ثقافة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣ - ويكرِّس الدستور الهندي التزام الهند بحقوق الإنسان من خلال ضمان الحقوق المدنية والسياسية الأساسية لمواطنيها، وينص أيضاً على التزامات الدولة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال أحكام خاصة تتعلق بإعمال تلك الحقوق وإنفاذها بصورة تدريجية. ويدمج الدستور بشكل مستفيض عناصر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتمشياً مع هذا الالتزام، اتخذت الهند عدة مبادرات هامة في الآونة الأخيرة، ترمي بوجه خاص إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتمكين.

٤ - واتخذت الحكومة عدداً من الخطوات لكفالة اتباع نهج قائم على المشاركة إزاء الحكم، يتسم بالشفافية ويخضع للمساءلة ويستجيب لاحتياجات جميع أفراد الشعب وطموحاتهم. وفي عام ١٩٩٢، نقلت الحكومة قدراً أكبر من السلطات إلى الهيئات المنتخَبة محلياً، بما في ذلك تخصيص ٣٣ في المائة من المناصب التي تُشغل عن طريق الانتخاب للمرأة. وتَرافق ذلك مع اتخاذ قرارات متعلقة بالتمويل في مجالات التعليم والصحة والهياكل الأساسية المحلية، في جملة مجالات أخرى. وأدَّت العملية إلى أكبر تعبئة سياسية للناس على مستوى العالم إذ شملت ما يزيد على ٣ ملايين ممثِّل منتخَب. ولا تزال الهند ملتزمة بقوة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة للبرلمان على الصعيد الوطني وللهيئات التشريعية على مستوى

الولايات، وتشهد على ذلك الانتخابات الأخيرة لمجلس النواب بالبرلمان الهندي، التي شملت ٨١٥ مليون ناخب. وتدرك الحكومة أن سياسة الشمول وتمكين الناس يعتمدان على تيسُّر الحصول على المعلومات بشأن الحقوق والاستحقاقات. ولذا يجري استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر هذه المعلومات. وقد تحقَّقت أيضاً أعظم الفوائد في تمكين المواطنين من القانون التاريخي المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات (٢٠٠٥).

٥ - وتتمثل أولويةُ الحكومة في كفالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمطردة، مع إيلاء اهتمام خاص لقضايا المساواة بين الجنسين وإدماج الفئات الضعيفة والمهمَّشة في المجتمع ضمن جهودنا الإنمائية. وتجدر الإشارة هنا إلى بعض المبادرات الهامة التي اتخذتها الحكومة في السنوات الأخيرة. ففي نقلة نوعية من نهج الرعاية الاجتماعية إلى النهج القائم على الحقوق وتوفير الأمن الغذائي لكفالة الحق في العيش بكرامة، سنَّ البرلمان قانون الأمن الغذائي الوطني لعام ٢٠١٣. ويمنح هذا القانون التاريخي الحق القانوني في الحصول على الحبوب الغذائية الرخيصة لـ ٦٣,٥ في المائة من سكان البلد. وفي عام ٢٠١٠، سُنَّ في تطور فريد، في إطار السعي إلى كفالة حق المواطنين في العيش بكرامة داخل بيئة صحية، القانونُ الوطني المتعلق بالمحاكم المراعية للبيئة الذي ينص على توفير الحماية القانونية الفعالة للبيئة والغابات والموارد الطبيعية الأخرى. ويتوخى قانون عام ٢٠١٣ المتعلق بالحق في التعويض العادل والشفافية في حيازة الأرض والتأهيل وإعادة التوطين توفير تعويض عادل للذين تُؤخذ أرضهم منهم، والتأهيل للمتأثرين بفقدان أرضهم. وقد بدأ سريان القانون في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. أما القانون المتعلق بالقبائل المصنَّفة وسائر سكان الغابات التقليديين (الاعتراف بالحقوق المتعلقة بالغابات)، ٢٠٠٦، فإنه يُسنِد الحقوق المتعلقة بالغابات والإقامة في الغابات إلى القبائل المصنفة وسائر سكان الغابات من أجل معالجة عدم ضمان حيازة الأرض وحقوق الوصول إليها. وبدأ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ سريان قانون عام ٢٠١٣ المتعلق بالمضايقة الجنسية للمرأة في مكان العمل (المنع والحظر والانتصاف)، الذي يتوخى التحقق من حالات المضايقة الجنسية للمرأة في مكان العمل وينص على فرض عقوبة صارمة، بما في ذلك إنهاء خدمة الجاني وفرض جزاءات مماثلة في حال تقديم شكاوى عابثة. ويغطي القانون كلاً من القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وكانت التعديلات التي أُدخلت على قانون الإجراءات الجنائية في عام ٢٠١٣ وراء توسيع نطاق تعريف الاعتداء الجنسي والمضايقة الجنسية بشكل ملموس؛ وإدراج أنواع جديدة من السلوك العنيف مثل شهوة التلصص والمطاردة، بهدف زيادة مساءلة الموظفين العموميين. وسَنَّ البرلمان الهندي في وقت سابق، وتحديداً في عام ٢٠٠٥، قانون حماية المرأة من العنف

العائلي الذي ينص على توفير الإغاثة الفورية والعاجلة للنساء في حالات العنف العائلي. وفي سياق التزام الهند بتأمين حياة كريمة لمواطنيها، بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ سريان قانون حظر تشغيل العاملين في جمع القمامة يدوياً وإعادة تأهيلهم. والغرض من هذا القانون هو القضاء على جمع القمامة يدوياً والتخلص من المراحيض غير الصحية وإتاحة إعادة تأهيل العاملين في جمع القمامة يدوياً. وقد وُضعت استراتيجية متعددة الجوانب قائمة على تدخلات تشريعية وبرنامجية لمعالجة هذه القضية.

٦ - وخضع فهم معايير حقوق الإنسان وتطبيقها في البلد لتطور ثوري في التفسير على صعيد الأحكام القضائية للمحكمة العليا في الهند. وظهرت نتيجةً لذلك آفاق جديدة بشأن المحتوى الدينامي لحقوق الإنسان. وعلى سبيل التوضيح، عملت الهند على توسيع آفاق النهج التقليدي الضيق إزاء مبدأ المساواة، وشرعت، على أساس ولاية إيجابية، في القضاء على أوجه التخلف سواء كان شكله اجتماعياً أو اقتصادياً أو تعليمياً. وفي الوقت ذاته، أُضفي على الحريات المنصوص عليها في المادة ١٩ دلالة واسعة، على سبيل المثال، في سياق توسيع نطاق حرية الكلام والتعبير، على نحو يشمل الحق في الحصول على المعلومات. وبات الحق في الحياة وفي الحرية الشخصية المنصوص عليه في المادة ٢١ يشمل الآن الحق في بيئة نظيفة، والحق في الحصول على المعونة القانونية، والقضاء على السخرة، والحق في كسب الرزق، والحق في محاكمة سريعة وعادلة، والحق في التعليم، في جملة حقوق أخرى متنوعة. وثمة أحكام قضائية بارزة أسهمت أيضاً في تعزيز عملية التطور التدريجي للحقوق الأساسية. ومن آخر الأمثلة على ذلك الحكم الصادر عن المحكمة العليا في الهند بحماية حقوق مغايري الهوية الجنسانية وإنفاذها.

٧ - وفي سياق مستقل، تعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي هيئة فعالة مستقلة مُنحت اعتماداً بوصفها مؤسسة من المرتبة ''ألف'' من لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، على رصد تطورات حقوق الإنسان في الهند وتشاطر تجربتها وخبرتها مع نظيراتها في بلدان أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع وسائط الإعلام الحرة والمستقلة في الهند بدور أساسي في تعزيز احترام حقوق الإنسان ورصدها. ويشكل المجتمع المدني في الهند أحد أكثر المجتمعات المدنية نبضاً في العالم.

٨ - والهندُ ملتزمة بدعم نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، كما أن التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها متأصل في سياستها الداخلية والخارجية. وشاركت الهند بفعالية في صياغة واعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، وبهذه المناسبة، قدَّمت هانزا ميهتا إسهاماً قيِّماً، وكانت أخصائية اجتماعية تؤمن بأفكار غاندي وقد ترأست الوفد

الهندي. ومنذ ذلك الحين، لا تزال الهند تحرص على المشاركة في المداولات بشأن حقوق الإنسان في المحافل الدولية، وفي وضع معايير دولية مقبولة على نطاق واسع. والهند طرف في معظم الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. وفي أيار/مايو ٢٠١١، صدَّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها، بما في ذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

٩ - والهندُ عضو نشط وبنّاء في مجلس حقوق الإنسان. وكانت من أوائل البلدان التي خضعت للاستعراض في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة للمجلس في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وكانت الدورة الثانية للاستعراض الذي خضعت له في أيار/مايو ٢٠١٢ تتويجاً للعملية التشاورية الواسعة والشاملة والمستفيضة التي شملت مختلف الوزارات والخبراء، فضلاً عن المجتمع المدني. وتمشياً مع التزامها التام بحقوق الإنسان والقيم الإنسانية، شاركت الهند بنشاط في جميع دورات المجلس بطريقة بناءة وشاملة بغية تعزيز فعالية المجلس في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. ولا يزال نهجنا يسترشد باعتقادنا الراسخ بأنه لا يمكن تحقيق أهداف المجلس بالشكل الأمثل إلا من خلال الحوار والتعاون. والهند بلد ديمقراطي، متعدد الإثنيات والأديان واللغات والثقافات، وقد أثبت على الدوام في الممارسة العملية التزامه بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيظل وجوده في المجلس يتيح وجهة نظر في إطار من التعددية والاعتدال والتوازن من أجل تسوية أي انقسام أو خلاف.

١٠ - وفي ضوء ما سبق، تقدِّم الهند طوعاً التعهدات والالتزامات التالية:

(أ) ستواصل الهند دعم أعلى المعايير في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

(ب) ستواصل الهند السعي إلى الإعمال الكامل للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية؛

(ج) ستواصل الهند الالتزام بآلياتها وإجراءاتها الوطنية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطنيها؛

(د) ستواصل الهند التعاون مع الدول، بناء على طلبها، في تنفيذها لحقوق الإنسان من خلال بناء القدرات، عن طريق التعاون التقني وإجراء حوارات بشأن حقوق الإنسان وتبادل الخبراء؛

(هـ) ستواصل الهند السعي إلى تعزيز عمل مجلس حقوق الإنسان وفقاً لمبادئ المساواة في السيادة، والاحترام المتبادل، والتعاون والحوار؛

(و) ستواصل الهند السعي إلى جعل مجلس حقوق الإنسان هيئة تتسم بالقوة والفعالية والكفاءة والقدرة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع؛

(ز) ستواصل الهند الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

(ح) ستواصل الهند المشاركة بصورة بناءة في مداولات مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته؛

(ط) ستواصل الهند دعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بسبل منها تقديم التبرعات بصورة منتظمة؛

(ي) ستواصل الهند التعاون مع الإجراءات الخاصة، وقبول الطلبات بإجراء زيارات إليها، والرد على الرسائل التي تتلقاها؛

(ك) لا تزال الهند ملتزمة بتنفيذ التوصيات التي نالت تأييدها خلال الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، وملتزمة أيضاً بمواصلة تعاونها مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين بشكل منفتح وبناء في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل؛

(ل) لا تزال الهند ملتزمة بالتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي هي من الموقعين عليها؛

(م) لا تزال الهند ملتزمة بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي هي من الموقعين عليها؛

(ن) ستواصل الهند التعاون مع هيئات رصد تنفيذ المعاهدات والإسهام بصورة بناءة معها في سياق الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان؛

(س) ستواصل الهند العمل على تعزيز تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان التي صدقت عليها؛

(ع) ستحافظ الهند على استقلالية الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان وإدارتها الذاتية، وصلاحياتها الأصيلة للتحقيق، بما في ذلك لجنتها الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنتها الوطنية للمرأة، ولجنتها الوطنية لحماية حقوق الطفل، ولجنتها الوطنية للأقليات، ولجنتها الوطنية المعنية بشؤون الطوائف المصنفة والقبائل المصنفة، ولجنتها الوطنية للطبقات المتخلفة، وفقا لما ينص عليه الدستور الهندي والتشريعات الوطنية؛

(ف) ستواصل الهند تعزيز ثقافة الشفافية والانفتاح والمساءلة في عمل الحكومة، على نحو ما ينص عليه القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات؛

(ص) ستواصل الهند تعزيز المشاركة الحقيقية للمجتمع المدني وانخراطه الفعال في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.